

ويا لسخریات القدر یجد العسکر أنفسهم
فی مواجهة مباشرة مع الشعب من جدید
بعد مرض واجهتهم المدنیة الی یکابدون
من أجل ترمیمها. غیاب عبد المجید تبون
بسبب مرضه وعلاجه بألمانیة منذ تاریخ
15 أكتوبر الفارط أعاد مأزق شغور منصب
رئیس الجمهوریة، تماماً کما کان لسنوات
مع بوتفلیقة. یستمر النظام العسکراتي
فی صم أذانه عن مطالب الشعب وصوت
الحکمة بالرغم من الاخطار المهددة لکیان
الدولة من أزمة اقتصادیة متفاقمة
ومحیط إقليمي مضطرب وقطیعة شعبیة
جسدتها مقاطعة الشعب لعبیة استفتاء
الدستور مطلع نوفمبر المنصرم.
ان حل معضلة الشرعیة فی الجزائر یدأ
بحوار جامع بمشاركة الجيش یفرض الی
مرحلة انتقالیة حقیقیة تؤسس لاتقال
دیمقراطي توافقی لبناء دولة القانون
تستمد مؤسساتها قوتها من الشرعیة
التي منحها الشعب إیابها.



وصية يحي ورنوغي



(1972-2020)

يحي ابني عاش رجلاً حراً ومات جزائرياً حراً
بهذه الكلمات تراث الأم ابنها وقد أسلم
روحه لقضاء وقدر الله مثوله أمام
قضاة العصابة.

ترفع الأم أكفها الى قاضي السماء محتسبة:
"لقد أرمقوه وضيقوا عليه"

والفاعل هنا المتلبس بالجرم خدم العصابة
الذين استبدلوا شرف خدمة الشعب بقمعه
بالدلة الزرقاء، فاستحقوا بذلك لقب
القمع الوطني في خدمة العصابة.

تأبى روح يحي ان تخضع لقضاة العصابة،
فتفارق ديانا عشية الذكرى الأولى لحراك
الشعب السلمي كي تبقى وإلى الأبد عبثاً
على ليالي قضاة العصابة وأبواقها، وشبحاً
يطارد خدم الجنرالات، في رمزية تقتبس
أبيات شاعر فلسطين

حراكنا عبء على ليل المؤرّخ:

((كلّما أخفيهم طلعوا عليّ من الغياب ...))

حراكنا عبء على الجنرال:

((كيف يسيل من شبح دمّ؟))

وحراكنا هي أن نكون كما نريد.

نريد أن نحيا قليلاً

((الموت لا يعني لنا شيئاً. نكون فلا نكون،

الموت لا يعني لنا شيئاً. يكون فلا نكون))

وربّوا أحلامهم

بطريقة أخرى. وناموا واقفين!

يرحل يحي واقفاً تاركاً لنا أبنائه اليتامى
السة ووصية على جدار الحراك:

"لن يُسرق الحراك منا ولن نسمح به أبداً،
لأنه أضحى الرئة التي نتنفس بها والسفينة
التي نركبها، للرسو الى شاطئ الدولة التي
نتوق اليها".

رحم الله شهداء الحراك ولا عزاء لخدم
العسكر. دولة مدنية وليست عسكرية.



والاستخباراتية في كل ما يخص انتهاكات
حقوق الانسان والفساد وسوء التسيير، إلخ.
من خلال ما تطرقنا إليه حول مفهوم
الدولة المدنية يتضح أنها لا تشكل أي خطر
أو تهديداً على البلاد أو على الجيش الوطني
الشعبي كما يروج له النظام. بل بالعكس،
فالدولة المدنية مفتاح للنهوض بالدولة
في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية
والصناعية والتعليمية. إلخ؛ الأمر الذي
سيضمن لها مكانة محترمة ومرموقة بين
دول العالم بالخروج من دائرة التخلف
والتبعية السياسية والاقتصادية لدول أخرى.
فقد جرب الشعب الجزائري الحكم العسكري
لسنوات طويلة منذ حرب التحرير الجزائرية
حيث تم فيها الالتفاف على مبدأي أولوية
السياسي على العسكري وأولوية الداخل
على الخارج اللذين أرساهما مؤتمر الصومام
في 20 أوت 1956، إلا أن عسكر الحدود هيمن
على جيش التحرير الوطني وتمكنت مجموعة
وجدة من فرض نفسها بقوة السلاح، ولم
تشهد الجزائر من الحكم العسكري إلا التراجع
والتخلف ونهب الأموال واستغلال النفوذ
والفساد الذي طال كل القطاعات.

فرع رشاد الجزائر العاصمة

وتخوين منطقة كاملة من البلاد، إضافة إلى
نشر معلومات مغلوطة وإنجازات وبطولات
وهمية لقيادات في الجيش ولمسؤولين
سياسيين. ومن علامات خطر التدخل الأمني
في السياسة هو ما شهدناه من تكييف
حزبيلات تاريخية كـ "الزواف" فقط من أجل
ضرب الوحدة الوطنية وإدخال الشك والريبة
بين المواطنين وإقناع بسطاء العقول أن
للدولة الجزائرية عدو داخلي يقصدون بذلك
كل من يطالب بالتغيير الجذري للنظام.
إضافة إلى عمل المخابرات على تخوين
شخصيات وطنية نزيهة بهدف ضرب الثورة
السلمية وتفكيكها.

إن الدولة المدنية تعني أن عقيدة الأمن
القومي التي تُدرّس في الأكاديميات العسكرية
والأمنية والاستخباراتية لا تعتبر الشعب
خطراً على الأمن القومي كما هو الحال
الآن، لأن هذه عقيدة الجيوش الاستعمارية
التي تحثى تحرر الشعب، عقيدة مبنية
على التحكم الداخلي. ففي الدولة المدنية
الخطر والتهديد هو خارجي والجيش مهمته
التركيز على التهديد الخارجي. وأمام عدم
استقلالية القضاء ببلادنا وخضوعه لأوامر
فوقية وهاتفية فإن الدولة المدنية تضمن
قضاءً مستقلاً وله سلطة لمتابعة وسجن
أي ضابط وأي قائد من قادة الأجهزة الأمنية

سيكون مسار الجنود والضباط في الترقى آمناً
ونمطياً وشفافاً. فالإدارة العادلة والشفافة
للمهن من قبل خبراء مدنيين في إدارة الموارد
البشرية ستجلب لهم الأمان والانتظام
واليقين إلى المسار المهني للجيش. وبالنسبة
للسلم والحرب فالدولة المدنية تعني أن قرار
السلم والحرب هو قرار الرئيس المنتخب بعد
مشاورة البرلمان والمجلس الأعلى للأمن
الذي يسود فيه مدنيين منتخبين وأخصائيين
في المسائل الأمنية والاستراتيجية.

ومن أهم شروط قيام الدولة المدنية هو
تفكيك كل الأجهزة الاستخباراتية والأمنية
(DSS, DRS, RG)، التي تراقب المدنيين
من ناشطين وأحزاب وصحافة ونقابات
وقضاة ورجال الدين ومقاولين وغيرها من
شرائح المجتمع، والتي توظف البعض منهم
لهندسة مشهد سياسي اصطناعي يخدم
أغراض القيادة العسكرية الظرفية. من
آثار ذلك التدخل الأمني في الفضاء العام ما
نعيشه اليوم من مراقبة لاتصالات المناضلين
وتعقب نشاطاتهم ومضايقتهم وتصويرهم
خلال المسيرات والتجسس حتى على
حياتهم الشخصية ومعلوماتهم الخصوصية
من اجل ابتزازهم وتهديدهم. وكذا جيوش
الذباب الإلكتروني التي تعمل على زرع
التفرقة والعنصرية بين أبناء الشعب الواحد

دولة مدنية ماشي عسكرية

ماهي الدولة المدنية ولماذا يزعج هذا الشعار قيادات الجيش والسياسيين

يعتبر شعار دولة مدنية ليست عسكرية من
أبرز الشعارات التي رفعت بالحراك الشعبي
الجزائري منذ 22 من فبراير 2019، عندما
خرج الملايين من المتظاهرين في مختلف
ولايات الوطن لإسقاط العهد الخامسة
لبوتفليقة والمطالبة برحيل النظام ورموزه.
الشعار الذي تصدر المرتبة الأولى بين كل
الشعارات التي رُفعت بالمسيرات الشعبية،
هو أول ما يهتف به المتظاهرون مباشرة
بعد صلاة الجمعة وحتى قبل أن يغادر الإمام
منبره. فستمع هذا الشعار يدوي بقوة
بشوارع العاصمة وأغلب ولايات الوطن
ويُحمل في لافتات مختلفة، لأنه يلخص
مطالب الشعب الجزائري ورغبته في بناء
دولة القانون والحريات الديمقراطية، ورفض
تدخل العسكر في السياسة وفي تعيين
رؤساء البلاد وبسط نفوذهم وسيطرتهم
على كل مؤسسات الدولة.

يطالب بالتغيير الجذري!

إن الدولة المدنية التي أثارت المُطالبة بها
هلع وشُخط نظام العسكر في مفهومها
الشامل هي دولة حريات ديمقراطية تضمن
اختيار الشعب رئيساً شرعياً عبر انتخابات
نزيهة وشفافة. ويكون هو القائد الأعلى
للقوات المسلحة. وأن السياسي المدني
المنتخب هو من يتحكم بالجيش وليس
العكس. وهي تعني أيضاً أن الحكومة
المدنية المنتخبة ذات الكفاءة والخبرة
هي التي تقرر ميزانية وزارة الدفاع وليس
الجنرالات. لأنها تعني أن البرلمان له الحق
في مساءلة وزير الدفاع عن كيفية صرف
الميزانية، مما سيضمن للجندي البسيط
في الجبال والحدود حقوقه كالتغذية الجيدة
والإمكانيات اللازمة عكس ما نراه اليوم.
كما أن الدولة المدنية تعني بأن المواطنين
يمارسون الرقابة الشعبية من خلال البرلمان
الذي يستجوب وزارة الدفاع عن العقود التي
تبرمها مع الشركاء الاقتصاديين والأمنيين
والعسكريين وعن السياسات العسكرية
والأمنية والتكوينية إلخ. لكن هذا لا يتعارض
مع مصالح الجيش كما يزعم بعض الضباط
المشككين، فالدول الديمقراطية تتمتع
بأقوى القوات المسلحة في العالم.
في ظل حكومة ديمقراطية مدنية حقيقية

اعتبر جنرالات النظام هذا الشعار تهديداً
لهم ولمصالحهم وتهجّم على الجيش
الوطني الشعبي وراحوا يعتقلون ويقمعون
المتظاهرين ويختطفون منهم اللافتات التي
تحمل شعار " دولة مدنية لا عسكرية، لا
لحكم العسكر". هذا العدوان تجاه الشعب
المُطالب بالتغيير يعكس تمسك القيادات
العسكرية الفاسدين منهم بالسلطة
ورفضهم التخلي عنها، لأن الدولة المدنية
ستسقط إمبراطوريتهم الفاسدة التي بنوها
على حساب مقدرات البلاد. ورغم أن الحراك
وعد بتقديم ضمانات لقيادات الجيش في
حالة سلموا السلطة للشعب وابتعدوا
عن السياسة والتزموا بثكناتهم وبمهامهم
الدستورية، لكن رغم ذلك واصلوا في
قمعهم وتعتيهم واعتبروا حاملي شعار دولة
مدنية لا عسكرية من الخونة والمترقة،
وعلى رأسهم قائد الأركان الراحل القايد
صالح الذي وصفهم بـ "الأصوات الناعقة"
وهاجم هذا الشعار في عدة خطابات له.
وحتى بعد وفاته نهاية العام الماضي
استمرت شيطنة الحراك الشعبي وشعاراته
التي يطالب بالرقابة الشعبية على الجيش
والاستخبارات، بل وتمادت قيادات الجيش في
التهجم على الشعب الذي خرج في مسيرات



في هذا المنشور، نود إجراء تحليل أول لإدارة الوباء من قبل النظام الجزائري. نقوم بهذا العمل كواجب يعلية علينا حرصاً على حرية التعبير في الوقت الذي تمر فيه هذه الأخيرة بأوقات صعبة حيث الكثير من المواطنين مسجونون بتهمة "التشكيك في قدرة النظام على إدارة أزمة الكورونا". إنتقاد النظام حق دستوري وحرية أساسية.

لقد كان للقارة الأفريقية ميزة هائلة ألا وهي الوقت، قبل وصوله إلى أفريقيا والجزائر، كان الوباء قد وطأ الأراضي الآسيوية والأوروبية، التي خاضت معارك مختلفة لمواجهة. كان من الممكن الاستفادة من هذا الوقت (مثل ما فعله جيراننا) لكن أهدر بسبب رداءة السلطة الحاكمة إن لم يكن بإرادة ميّنة منها.

ما الذي يمكننا أن نتعلمه من تجربة الدول الأخرى؟ ماذا نتعلم من تاوان أو هونج كونج مثلاً؟ هذان البلدان هما من أبطال مكافحة فيروس كورونا حيث لم تتعدى الوفيات حتى الآن سبعة (7) للأول و أربعة (15) للثاني. مع العلم أنهم لم يستفيدوا لا من عامل الوقت ولا من بعد المسافة الجغرافية عن مصدر الوباء (الصين). بل ما الذي يمكن ان نتعلمه من بلد نامي مثل الفيتنام بأكثر من ضعف سكان الجزائر في حين لم يسجل ولا حالة وفاة واحدة حتى الأسبوع الثالث من جويلية.

إن الاستراتيجية التي اتبعتها هاتان الدولتان بسيطة: التحكم في الخروج والدخول من و إلى البلد، إجبارية ارتداء الأقنعة، تعميم الفحص و التشخيص، تتبع الحالات، إحتواء ومعالجة الحالات الإيجابية. هذه الإجراءات سمحت لهم بالسيطرة على الكوفيد19 في أول معركة معه، ومنع أي انتشار للفيروس.

لكن النظام الجزائري فعل عكس ذلك.

إن التحكم في الخروج والدخول من وإلى البلد مرادف لإغلاق الحدود أو تعميم الفحص على القادمين من الخارج. في بداية الوباء شهد الجزائريون العديد من عمليات العودة غير المنضبطة من الصين

نفقات كوفيد 19 حسب الناتج المحلي الإجمالي



أمام الظروف الصحية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها البلاد منذ شهر مارس الفارط، دعت حركة رشاد الجالية الجزائرية لحملة جمع تبرعات من أجل تقديم مساعدات للفرق الطبية والعائلات المتضررة من جائحة كورونا، وتخطيه في تبني إجراءات متناقضة وغير مبنية على المشورة العلمية. أدت تلك الممارسات والإجراءات المستندة الى المنطق المتضررة من جائحة كورونا، من خلال جمعيات الخدمات الاجتماعية ومبادرات لجان الأحياء التطوعية. ولا يسع حركة رشاد الا ان تتقدم بجزيل الشكر إلى المتبرعين الذين لبوا نداء التضامن الإنساني على ما قدموه من تبرعات ساهمت في إعانة العائلات المتضررة وتوفير أدوات الوقاية الصحية للأطباء والممرضين بعدة مستشفيات على مستوى الوطن. وقد لاقت هذه الحملة تجاوباً واسعاً، حيث تم تقديم 400 منحة مادية للعائلات المتضررة من الحجر، وتوزيع 650 حزمة من معدات الوقاية الطبية على عدة مستشفيات في 12 ولاية عبر كامل جهات الوطن.

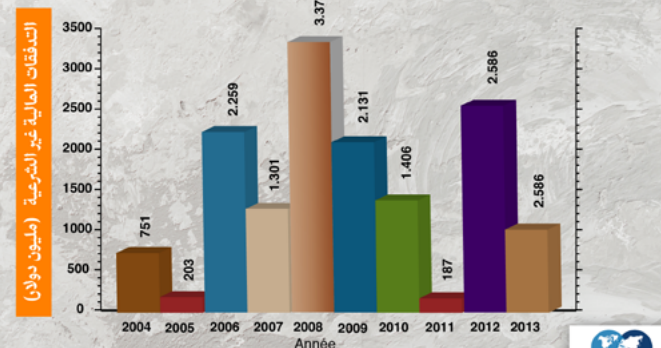
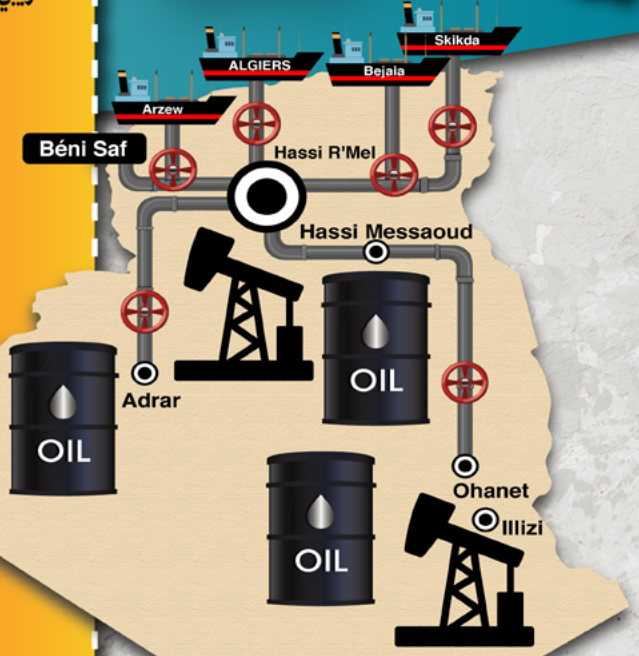
رشاد
RACHAD

PayPal

إدعم حركة رشاد

paypal.me/MouvementRachad

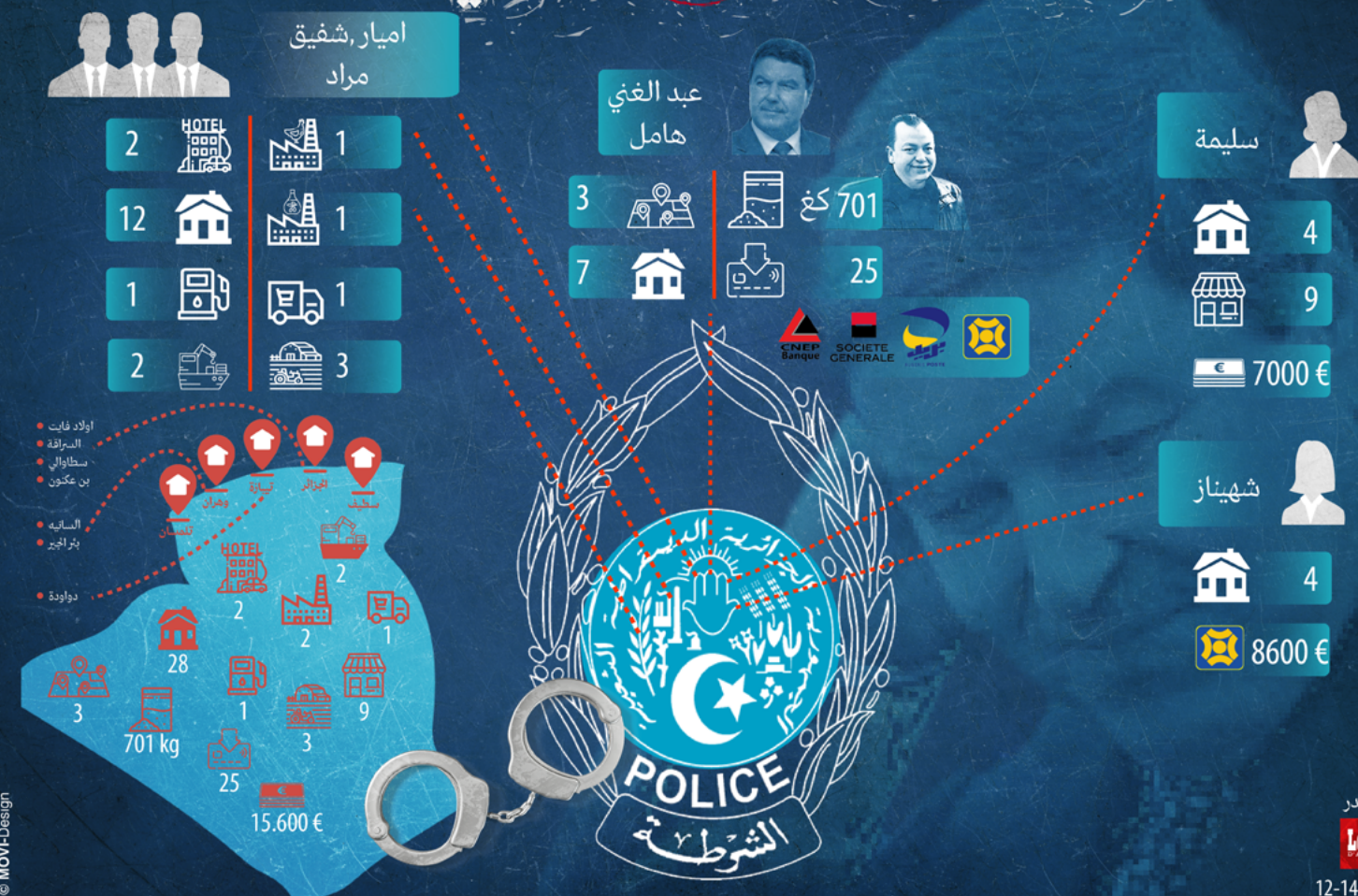
ICIJ ARIJ + SWISS LEAKS
PANAMA PAPERS

Source: Global Financial Integrity www.gfintegrity.org

Novel Mafia Regime Disease (NOMRED-12/12)



اميار، شفيق
مراد



Le Soir

12-14/03/2020

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

جيف (4 أيلول / سبتمبر 2020) -- نذمت مقالة نمثرها وكالة الأنباء الجزائرية باللغات الفرنسية والعربية والإنجليزية يوم الثلاثاء الواقع فيه 4 أيلول / سبتمبر، أن هيئة تحرف بـ"مكتب محكمة الأمم المتحدة للمذاقات في جيف" رفعت شكوى رعتها مجموعة من الناشطين السياسيين الجزائريين بعد 24 ساعة فقط من تقديمها إلى المكتب المذكور والنظر فيها من قبل موظفين قانونيين فيه.

وأكد المتحدث الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان روبرت كولفيل نهار الجمعة أن ما ورد في المقالة عارٍ عن الصحة.

فقال: إن المعلومات الواردة في المقالة التي أعلنت نشرها على نطاق واسع وسائل إعلام أخرى داخل الجزائر وخارجها، مألقة بالكامل، من بدايتها حتى نهايتها، فما من هيئة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحمل هذا الاسم*، كما لم تتمكن من تحديد أي موظف في الأمم المتحدة أو أي خير مستقل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اسمه عصام المحمدي".

وتابع قائلاً: "نطلب من وكالة الأنباء الجزائرية ورايڤو مونت كارلو، في حال كانت المحطة بالفعل المصدر الأصلي للخبير، سحب هذه المعلومات الكاذبة والتوضيح أمام القراء والمستمعين أن القصة ملفقة بالكامل".

6 احترام السرية المهنية وعدم الكشف عن مصدر أي معلومات تم الحصول عليها بشكل سري.

5
تصحيح أي معلومات منشورة تبين في الواقع على أنها غير صحيحة

عدم استخدام طرق غير شريفة للحصول على معلومات أو تسجيلات أو صور أو مستندات. عدم التلاعب بها أو تقديمها لطرف ثالث بقصد التزوير. منع الانتحال وعدم نقل عمل أو أفكار الآخرين على أنها ملك لك.

1
لبحث عن الحقيقة، تكريساً لحق
الجمهور في المعرفة، مهما كانت
لعواقب التي قد تترتب على
فسه (١).

الدفاع عن حرية الإعلام، وحرية
لتعليق والنقد، واستقلال المهنة
لصحفية وكرامتها.

عدم نشر معلومات، أو وثائق، أو صور، أو تسجيلات صوتية لا يعرف الصخي مصدرها. عدم حجب معلومات أو أي عناصر إضافية للقصّة. عدم تحريف أو تزييف، أو مستند أو صورة، أو تسجيل صوتي، ولا الآراء التي يعرضها الأشخاص. إذا كانت المعلومات غير مؤكدة أن تقول ذلك بوضوح. يجب الإشارة في حلّة ما تم دمج مواد صوتية ورسومي بآيانه أو صورة لإنتاج مركب.

الدولة المدنية والأمن الخارجي



أخي في الجيش الوطني الشعبي،

هناك اعتراضات على الحكم المدني من قبل بعض الضباط على أساس أنّ ذلك قد يُعرض أمن البلاد الخارجي للخطر.

قلتُ في بداية الرسالة أنني سأعلق على شعار ”الجزائرات للمزيلة، والجزائر تدي الاستقلال“. هذا هو المكان المناسب للقيام بذلك، لأنّ هذا الشعار يُعبّر عن اعتقاد الحراك بأنّ قيادة الجيش هي التي تستجلب ما يهدّد سيادة الجزائر. قد يشعر بعض الجزائرات بالإهانة لأنّ الشعار يبدو وكأنه يستهدف جميع الجزائرات بدون تمييز، أو يستهدف رتبة جنرال بذاتها، لكن ذلك فهمٌ سطحيٌّ للشعار. لقد هتف الحراك بشعارات تعميمية مماثلة تستهدف القضاة والصحفيين. صحيح أن الشعار التعميمي يُعبّر عن غضب تجاه هذه المجموعات المهنية بسبب إخفاقاتها الجماعية، لكن لا يدعو إلى الاستغناء عنها. والمهمّ في هذا الشعار هو كلمة ”الاستقلال“، التي تربط ضمنيًا قيادة الجيش بالاستعمار أو الاستعمار الجديد.

إذن إدراك أو تصوّر الحراك هو أنّ القيادة العليا للجيش هي القناة التي من خلالها يواجه البلد التهديدات الأجنبية. والسبب في ذلك بسيط. فللتذكير، ينبغي الإشارة إلى أنه بعدما أجهض العسكر أوّل انتقال ديمقراطي في الجزائر في يناير 1992، أغرقوا البلاد في حرب دموية، وتراجعوا عن تراث الجزائر الاستقلالي وعدم الانحياز في السياسة الخارجية، وباعوا أو صفوا مصالح البلاد الاستراتيجية والجيوستراتيجية من أجل الحصول على حماية فرنسا والولايات المتحدة، أيّ قاibusوا مصالح الوطن بحصانتهم وبقاء النظام: الولوج إلى حقول النفط وتوقيع معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية والوعد بالتطبيع مع الكيان الصهيوني. لو علّم مؤسسو سياسة الجزائر الخارجية أن بلادهم ستشارك في مناورات عسكرية مع حلف شمال الأطلسي، وبعضها تضم إسرائيل، لصدّموا وانقلبوا في قورهم. شهدت عهد بوتفليقة تنازلات أكثر انحراقًا لتعزيز أمن النظام على حساب الأمن القومي: تبديد سيادة الدولة لمساعدة حروب أمريكا وفرنسا على الإرهاب، والموافقة على وجود مقرات وقوات مخابراتية غربية في البلاد، وفتح المجال الجوي ”غير المشروط وغير المحدود“ للجيش الفرنسي.

كما شهد الربيع العربي سقوطًا مدوّ للدبلوماسية الجزائرية، منها وقاّنتا. أكيّد أنه خلال الانتقال الديمقراطي وبعد ذلك، أيّ حكومة منتخبة في انتخابات حرة ونزيهة ستعكس الإرادة الشعبية، وبالتالي لا يمكن أن تسعى إلى تعريض أمن البلاد الخارجي للخطر. على العكس من ذلك، سينتظر منها الشعب أن تحي تراثا الدبلوماسي، من خلال دبلوماسية مستقلة ونشطة وخلاقة تدافع بشراسة عن مصالحنا الاستراتيجية والجيوستراتيجية والاقتصادية بالإضافة إلى مصالحنا وقاّنتا.

وداعا طارق زدام: (1985-2020)



لم يكن المحامي الشاب طارق زدام ابن الخمسة والثلاثين ربيعا، يعلم أن مرافعته أمام قضاة محكمة برج بوعريّريج، التي أداها يوم الإثنين 7 سبتمبر 2020 ستكون الأخيرة. مرافعة خرج بعدها غاضبا وساخطا على “قضاة التيلفون” الذين أمروا بإبداع أربعة آخرين من أحرار البلاد الحجز الاحتياطي. لقد تعود طارق وزملاؤه على هذا النوع من القضاة وهو الذي واجههم في مدن عدة، ولكن قضاة مدينة البرج أصبحوا مثالا بأنسا لحُضوع سلك القضاء لأوامر المخابرات. ومن هنا أصبح وصف قضاة التيلفون يطلق على هذا النوع ممن يفترض فيهم تحقيق العدل في الأرض فإذا هم من أظلم الخلق وأحطهم خلقا. لم يعودوا يطبقون حتى قوانينهم العوار، بل وبكل وقاحة، ينفذون أوامر مخابرات العسكر.

كانت الأشهر الثمانية عشر الماضية، بداية من 22 فبراير 2019، صاحبة في حياة البلاد، فقد تفجرت مظاهرات عارمة منددة بنظام الجزائرات الذي قرر إضافة عهدة خامسة لشخص مشلول فقد القدرة على الحديث وعلى الوقوف على رجليه بل وحتى الاستماع لمن حوله. شخص فقد تماما القدرة على فهم ما يجري منذ أن أصيب بصدمة دماغية في أبريل 2013 أقعدته 88 يوما لدى عسكر فرنسا، حيث كان يعالج في مستشفى ثم مركز للراحة تابعين لوزارة الدفاع الفرنسية.

كان طارق، الذي أدى قسم المحاماة في ديسمبر 2014، عاجزا كملايين من الجزائريين على فهم أسلوب تفكير الطبقة المخملية التي تعيش في حياة

يمكنكم مطالعة اعداد مدنية على موقع



بالغة الثراء، في حين كان هو يرى كيف كان، كل يوم، يساق آلاف الجزائريين إلى حياة الفقر التي يشقها ملايين آخرين قبلهم. كان عاجزا على فهم كيف تعرق الجزائر في أزمت متعددة في حين يريد حكم العسكر أن يجدد وأجهته المدنية حتى بعد أن تحنط نزيل المرامية بشكل سافر وشبه كامل. كانت أحاديث طارق مع زملاؤه من أحرار المحامين لا تكتفي بنقد شديد لمنظومة القضاء التي ركنت تماما لحكم العسكر، وقد أصبحت يده الباطشة التي تزج بأحرار البلاد في غياب السجون، بل تعدى غضبه إلى أكابر العسكر. هم الذين صمو أذنانهم على خروج الملايين، كل جمعة، مطالبين بالحرية بل وبلاستقلال لشعورهم العميق أنهم تحت قبضة استعمارية وليس فقط طغيانية استبدادية. لم يكن يدرك طارق، وهو الأب لأربعة أطفال صغارا، أن سخطه العارم على “نظام الخوشة” الذي لا يخفيه، كان لا يزج فقط كبار قضاة التيلفون بل يتعداه لضباط مخابرات المدن التي رافع فيها. وهامهم قد بدأوا يضيّقون به ذرعا..

فهو لم يعد يكفي بانتقاده اللاذع للعصابة في أحاديثه مع زملاؤه ومع سجناء الرأي، بل أصبح يتحداها بما كان يكتبه على مواقع التواصل الاجتماعي. لتأتي عشية ذاك الإثنين سيارة سوداوية النوافذ وتدهسه بشدة فيطير لحوالي أربعة عشر مترا، حسب تقرير البوليس نفسه. بوليس يقول أنه “عجز” عن معرفة من هو السائق القاتل الذي تصرف وكأنه دهمس عصفورا وليس رجلا علي دراجة هوائية فلم يكلف نفسه حتى بالتوقف ولو للحظة!

ولكن حين يتعالى غضب الناس، في البرج وما جاورها وعلى مواقع الأنترنت، يسرب البوليس عبر بعض ذباب العسكر أن قاتل طارق قد سلم نفسه!! واليوم، وبعد مرور أربعة أسابيع على عملية التصفية هذه، لم يصدر نظام العسكر أي بيان رسمي عما جرى؟ وهل فعلا أن رواية من سلم نفسه صحيحة؟

لقد قُتل طارق.. لكن قضية الحرية التي ناضل من أجلها لم تمت، بل يتهياً أنصارها لمعركة حاسمة من أجل قيام “دولة مدنية ماشي عسكرية” ولو بعد حين.

محمد العربي زيتوت
عضو أمانة حركة رشاد

مواقع التواصل الاجتماعي بين الثورة والثورة المضادة لإجهاض مساعي التغيير الجذري

تُعتبر مواقع التواصل الاجتماعي منبراً للثورات الشعبية التحريرية وعلى رأسها "الفيسبوك" و"التويتر"، إذ برز دورها في اندلاع ثورات واحتجاجات شعبية في عدّة دول عربيّة للمطالبة بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد وإسقاط أنظمة الحكم المستبدّة. كما لعب الفيسبوك دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وتحريك الشعوب، أين سمح للطاقات الشبانية باستثمار قدراتها والتنسيق فيما بينها لتحديد مواعيد الخروج إلى الشارع ورسم المطالب الشعبية الحقيقية وكذا فضح مخططات الأنظمة الحاكمة ومحاولاتها لاحتراق وشيطة تلك الثورات. فبعد أن كانت المواجهة الإعلامية بين الأنظمة المستبدّة والثورات الشعبية تدور رحاها بين الإعلام القديم والإعلام الرقمي الجديد المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي، أدركت الحكومات أهمية هذه المواقع فراحت تحاول السيطرة عليها وتوجيه محتواها، عبر شراء أكبر الصفحات الفيسبوكية وغلق الصفحات المؤثرة والناشطة، وحتى اعتقال أو تهديد المشرفين عليها، وكذا خلق جيوش إلكترونية أو ما يسمى "بالذباب الإلكتروني"، الذي ينشر منشورات مُضللة وتعليقات تلعب على الوتر البيولوجي للمواطنين في محاولة إلى توجيههم وتسميم أفكارهم وإقناعهم بضرورة بقاء النظام الحاكم وتقديسه.

وهذا ما جعل وسائل التواصل الاجتماعي سلاحاً ذو حدين، وإعلاماً بديلاً يزاحم الإعلام السمعي البصري والجرائد اليومية في نشر المعلومات والأخبار، حيث لعب الفيسبوك دوراً كبيراً في ثورات الربيع العربي، سواءً بتوعية الشعوب أو في نقل مُجريات الأحداث والأخبار الحقيقية، عكس الإعلام الحكومي الذي كان يعمل على تضليل الرأي العام وفق أجندات ومصالح الأنظمة الاستبدادية.

الحراك ثمرة تراكمت من النضال

رغم الدور الاستراتيجي الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي فإنه لا يمكن إرجاع حراك الملايين من الشعب الجزائري منذ 22 فبراير 2019 لهذه المواقع وحدها، بل انه كان وليد تراكبات من النضال والاحتقان الشعبي. إلا أن الفيسبوك كان المنصة الأولى التي نظمت وسمّرت كيف ومتى وأين تنطلق الشعلة الأولى للثورة. فبعد حملات الدّعوة إلى الخروج في مسيرات شعبية سلمية منظمة، أطلقتها حسابات وصفحات كبرى وتداولها النشطاء بقوة، ظهرت بعد ذلك صفحات فيسبوكية تعمل على شيطنة دعوات الخروج في 22 فبراير 2019. بل واتهمت كل من يخرج إلى الشارع أنه يخدم مشروع الصهيونية العالمية، وأنّ هذه الدعوات تحركها أطراف خارجية تعمل على نشر الفوضى والانفلات الأمني داخل الوطن. إلا أن كل تلك الهجمات الممنهجة باءت بالفشل والخيبة مساء الجمعة الموعودة، ورسم الشعب الجزائري أجمل صور الاحتجاج السلمي المتحضر بالعالم.

إرهاصات الثورة المضادة

بعد الجمعة الخامسة، بدأت بعض الصفحات الكبرى التي كانت تدعم الحراك الشعبي في التراجع والدعوة إلى العودة لبيت الطاعة مجدداً، بذريعة شح الفراغ الدستوري وخطورة المرحلة الانتقالية. وتدرجياً انخرطت في دعم خيار النظام في ضرورة الذهاب إلى انتخابات رئاسية. وهكذا أصبحت كل منشوراتها خارجة عن سياق الحراك ومواجهة العصابة، وذهبت إلى أبعد من ذلك بشيطة الشخصيات الوطنية

والأيقونات الحركية وبدأت فعلياً بتطبيق املاءات النظام بمحاولة خلق صراعات داخلية وسط الحراك، وحتى جل الصفحات التي كان مضمونها ترفيحي انضمت إلى الحرب ضد الحراك، كصفحات Algérie forever، راديو طرطور، حوادث المرور بالجزائر، أنا البسيط، Dz university وغيرها، كلها صفحات تم شراؤها من طرف النظام بأثمان باهظة جداً خاصة الصفحات المليونية مثل صفحة وزارة الفقر والسعادة، 1.2.3 Viva l'Algérie، الجزائر سكوب، وهنا الجزائر، إلخ.

والملاحظ في منشورات هذه الصفحات بعد أن استحوذت عليها المخابرات تلك الهجمات الشرسة التي تشنها على الحراك بغرض كسر وحدته كالهجوم على سكان منطقة القبائل ونعتهم بالخيانة والعمالة. كما أن مضامين ومنشورات هذه الصفحات تكاد تكون نسخة طبق الأصل لبعضها البعض، مما يوحي أن مصدرها واحد. احتدام المواجهة على الفضاء الأزرق

لم تتوقف المخابرات عند شراء الصفحات الفيسبوكية، بل راحت تفتح مراكزاً للذباب الإلكتروني غزت به مواقع التواصل الاجتماعي. إذ يتفحون حسابات ذبائية يسهل التعرف عليها، حيث تكون حديثة النشأة، لا يضعون صورهم الشخصية بل يختارون لحساباتهم صور حيوانات أو ممثلين أو شخصيات تاريخية. وكثيراً منهم تكاد أوصاف حساباتهم تتطابق، يكررون نفس التعليقات، وينسخونها في كل منشور على الفيسبوك دون حتى قراءة المواضيع. تتراصف تعليقاتهم في الثواني الأولى من وضع المنشور على الصفحات والحسابات الواسعة الانتشار والتي فيها أكبر عدد من المتابعين. يهتمون الشخص المستهدف بثمهم مختلفة أو يشتمونه بأقبح الأوصاف. غالباً ما يستعملون جمل وعبارات مختارة بعناية، مهمتهم واضحة وهي توجيه التعليقات في اتجاه معين. وغالباً ما يتبنون خطاباً إقصائياً داعياً إلى الكراهية والاستفزاز ويستغلون تعاطي بعض المعلقين مع "غريزة القطيع" وعدم خروجهم عن موضوع تعليقات المتفاعلين. لقد كان الأثر السلبي لهذه الصفحات والحسابات هداماً في مبادرات هيكلية الحراك المتكررة. فكلما اقترح الحراك الشعبي شخصيات وطنية لتمثله سواءً داخل الوطن أو خارجه، إلا وتعرضت هذه الشخصيات إلى حملة شرسة من التخوين والتشويه من طرف جيوش الذباب الإلكتروني التي تُروّج لمناشير مسيئة لهم، وتضع معلومات ووثائق مزيفة وتنسخها على المئات من الصفحات والمجموعات والتعليق. ذلك تماماً ما حصل مع كريم طابو، مصطفى بوشاشي، المجاهد لخضر بورقعة، والعربي زيتوت وغيرهم. ولعل فضيحة الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية الجزائرية أحسن دليل على أن مراكز الذباب الإلكتروني تحوّل من رئاسة الجمهورية. فقد أخطأ مسير صفحة فايسبوك المرادية بتاريخ 16 ماي الفارط عندما نشر منشورا ذبائياً سخيفاً يستهزئ بأحد أبرز وجوه المعارضة محمد العربي زيتوت ويصفه بكلام بذيء لا يمت للأخلاق بصله. ثم حذف المنشور بعد دقيقتين من النشر، ولكنه كان قد تداولته العديد من صفحات الذباب، مما يؤكد أن المُشرف على هذه الصفحات وصفحة رئاسة الجمهورية الرسمية هو نفس المسير. يبدو أن الأمور كانت قد اختلطت عليه ليضع الرئاسة في موقف بائس عكس المستوى الضحل لحُدم نظام العصابة المستجد هذا.

ولأن هذه الهجمات الإلكترونية للذباب غزت مواقع التواصل الاجتماعي، حاولت صفحات الأحرار التصدي إلى هذه الحملات بنشر الوعي ومواجهة الثورة المضادة التي يقودها النظام بكل شراسة. لكن إدارة الفيسبوك "قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط الموجودة في الإمارات" كانت متواطئة مع النظام الجزائري حيث أغلقت المئات من صفحات الأحرار منها: صفحة الحراك tv، ثلاث صفحات للناضل السياسي فضيل بومالة، صفحة كريم طابو تمت قرصنتها ثم غلقها، 13 صفحة للمدون والناشط أمير بوخرص "أمير Dz"، صفحة anti chita، المنشار، السلطة للشعب، شبكة أونديراكت الجزائرية، شبكة رصد الجزائرية، هنا الجزائر والمئات من الصفحات الأخرى الداعمة للحراك.

وقد تمّ حجب العديد من المواقع الإلكترونية التي تتناول أخبار ومواضيع عن الحراك أو تدعمه مثل موقع حركة رشاد، وموقع راديو أم، Maghreb émergent، Interlignes، L'Avant Garde، ناهيك عن إغلاق قناة المغاربية التي كانت تنشر أخبار الحراك على مدار 24 ساعة.

وأمام هذه الممارسات التعسفية قامت الجالية الجزائرية في نوفمبر 2019 وعدة مناسبات أخرى وقفات احتجاجية أمام مكاتب إدارة الفيسبوك في عديد عواصم العالم، مثل لندن، وبروكسل، ومريد، وباريس، ونيويورك تنديداً بغلق إدارة الفيسبوك لمئات الصفحات المساندة للحراك الشعبي. اتهم المحتجون السلطات الجزائرية بتخريض الرأي العام الدولي ضد الحراك، وفي المقابل عبّرت الحكومة الجزائرية عن انزعاجها من بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي واتهمتها بنشر أخبار مزيفة وتنشيط حملات ضد مؤسسات الدولة.

الحجر الصحي فرصة لقمع نشاط الفاييسبوك

من جهة أخرى استغلّ النظام الأزمة الصحية التي يمر بها العالم والحجر الصحي المفروض على البلاد منذ منتصف شهر مارس الفارط والذي تسبب في تعليق مسيرات الحراك الشعبي. إذ راح يُفعل آليات القمع وتسريع الثورة المضادة من خلال خنق جميع الأصوات المعارضة عبر اعتقال ومتابعة النشطاء الميدانيين، وكذا أصحاب الصفحات والحسابات على الفيسبوك. فقد بلغ عدد الناشطين الذين استدعتهم السلطات والأجهزة الأمنية أكثر من 2000 ناشط حسب ما صرحت به المحامية عائشة زميت، بسبب منشورات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي. مما جعل النشطاء يطلقون العديد من الوسوم على موقعي تويتر وفيسبوك أبرزها: #توقفوا عن استدعاء النشطاء، #تروح كورونا زيدو أنتوما، #حراكنا مستمر، #سنعود لحراكنا.

ودائماً في إطار استغلال العصابة المستجدة للحجر الصحي، راحت الحكومة تستخدم وسائل قمعية أخرى إلى جانب الذباب والاعتقالات العشوائية، وذلك بالقيام بتعديلات على قانون العقوبات الجديد بتاريخ 19 أفريل الفارط. فقد سن قوانين مطاطة لتكييفها حسب أهواء السلطة والقضاء، على رأسها نبذ خطاب الكراهية والتمييز العنصري، وكذا تجريم نشر أخبار كاذبة أو أخبار تمس بأمن الدولة والوحدة الوطنية. وقد اعتُقل العشرات من الناشطين على خلفية هذه القوانين الجائرة وغير الواضحة. بل وأصبحت هذه القوانين تُطبق حتى على من يقوم بفضح أي نوع من التجاوزات الذي

يتعرض إليه المواطن، أو بفضح الحالة الصحية الكارثية التي تعيشها المستشفيات الجزائرية في ظل انتشار فيروس الكورونا وعجز سياسة عبد المجيد تبون على التحكم في الأوضاع. لكن رغم هذه الاعتقالات والأحكام الجائرة في حق مواطنين أبرياء، ذنبهم الوحيد أنهم يحملون بدولة العدل والقانون، إلا أن هذا لم يُثبط من عزيمة النشطاء ولم يوقف نضالهم، بل تحّدوا بطش النظام مسلحين بكلمة الحق وجعلوا من الفضاء الأزرق إعلاماً حراً يعبر عن آرائهم وينقل انشغالاتهم.

إتحاد صفحات الأحرار

إن كل هذا القمع والانتشار الرهيب للخلايا الإلكترونية التابعة للنظام والهجوم الممنهج الذي تُمارسه على الأحرار وصفحاتهم، جعل مجموعة من الناشطين وأصحاب الصفحات الحرة يرون ضرورة ملحة في التوحد والتنسيق المنظم بينهم. فأصدروا بياناً جاءت فيه دعوة لباقي الصفحات الحرة إلى الانضمام لهذا الاتحاد، موضحة أسبابه وأهدافه التي تلخصت في دعم الشعب الجزائري في حراكه السلمي ومساندته بكل الآليات النضالية، وكذا حذر اتحاد الصفحات من لغة التخوين والطعن بالرأي المخالف الذي يُعتبر مغرباً يغرسه الاستبداد في جسد اللّحمة الشعبية لتمزيقها، كما تجنّبت هذه الصفحات ذكر أسمائها بالبيان تفادياً لكيد النظام وحماية لمسيرها. هدف المبادرة هو خلق واجهة إعلامية فايسبوكية موحدة لتجابه حملات التضليل والتشيط والتخوين، وفي المقابل تنقل وتدعم المبادرات الحرة التي تخدم الرغبة الشعبية والحراك، وتكون سنداً أيضاً لمعتقلي الرأي. كما تطمح هذه المبادرة إلى أن تصبح منصة إعلامية حرة تعمل على التنسيق بين النشطاء للرفع من وتيرة الاحتجاجات السلمية والتصعيد.

لقد تمكنت هذه المنصات الإلكترونية الجديدة من كسر احتكار الإعلام التقليدي للمعلومات والأخبار التي أصبحت أدوات في يد الأنظمة المستبدّة تحركها كيفما تشاء في غياب تام لحرية الرأي، فمواقع التواصل الاجتماعي هي فضاءات تتمتع بالانفتاح والتشاركية وحرية النشر، مما جعل نجم هذا الإعلام الرقمي الجديد يسطع أكثر فأكثر. ورغم القيود القانونية والعقوبات القضائية التي تفرضها السلطة الجزائرية على هذه الفضاءات إلا أنها لم تتمكن من السيطرة عليها كما تفعل مع الإعلام التقليدي. ولم يقتصر التغيير الرقمي على أمر الأخبار وتداول المعلومات في تحدي السلطات ولكن الأمر تعدى ذلك للدخول في دهايز الدولة حتى الأعماق وكشف ما كان لا يمكن الكشف عنه في السابق وجعله متاحاً للجميع. فحتى الأحاديث الجانية والاتصالات بين رجال السلطة وصور الاجتماعات واللقاءات وحتى الصور الشخصية باتت مهددة أيضاً بالنقل إلى العلن والكلمة أصبحت محسوبة لأنها مُهددة بالإذاعة في أي وقت.

وهكذا يتضح الدور الذي تلعبه الحرب الإلكترونية بالجزائر، فرغم هذا الصراع المحتدم بين النظام والثورة الشعبية إلا أن الكفة تميل لصالح الشعب المنتفض، الذي لا يزال مُتمسكاً بمطالبه ومصرّاً على استكمال نضاله الذي لم يتوقف منذ 22 من فبراير 2019، رغم كيد النظام، سواء على مواقع التواصل الاجتماعي أو على الميدان فلن يهدئ بال هذا الشعب إلا عندما يحقق الدولة المدنية، دولة العدل والقانون والحريات الديمقراطية.

فرع حركة رشاد بالجزائر العاصمة

التناوب في الجزائر: تناوب بين الأجيال والعصابات وليس عبر الاقتراع العام



اللجوء إلى معارفه "المعروفة" للظفر بمعاملة مميّزة سواء للحصول على خدمات في المستشفى، أو على جواز سفر أو رخصة بناء أو تجنّب الوقوف في الطوابير لتجنّب المرور عبر نقطة تفتيش الجمارك، وما إلى ذلك، مما يشير إلى سلوك ينم عن عدم احترام الغير.

ولذلك ينبغي البدء في المقام الأول وعلى نحو مستعجل، انطلاقاً من رأس هرم الدولة التي يتوجّب عليها تجسيد سيادة القانون والمؤسسات وإبداء صرامة تامة في وجه كل أشكال الانحراف مع عدم التسامح إزاءها، خشية أن يتخذ ذلك مثالا سيئاً من قبل المواطن. بالفعل، كم مرة سمعنا أشخاصاً يبرزون لجوئهم إلى الرشوة والتغيب عن العمل والسرقة، بحجة أن ما يقومون به شيء تافه بالمقارنة مع ما تقترفه "الحيّتان الكبيرة".

لا شك أننا مقيمون على أورش كبيرة، لاسيما ما يتعلق منها بطبيعة الدولة التي نريد، وهي أورش متنوعة، بحيث تشمل قطاعات شتى، منها إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وكذا مفهومنا لمسألة الدفاع الوطني، ومكانة الإسلام في المجتمع والدولة، وكيفية ضمان استقلال القضاء وحرية وسائل الإعلام، والحريات الفردية والجماعية، وبناء المغرب الكبير، وموضوع اللامركزية، والتعليم والبحث العلمي. كما أنّ هناك مجالات أخرى، أكثر تقنية مثل الصحة والإسكان والاقتصاد، سوف تُعالج بشكل صحيح من قبل حكومة مختصة وشرعية، فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يمنع بلادنا من تحقيق نمو اقتصادي ثنائي الرقم، أو تحقيق زيادة ملموسة في الحصة التي تسهم بها القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي لبلدنا.

ليس أمامنا أي بديل آخر سوى العمل بهذه الروح وضمن هذه الرؤية، أما انتظار الرجل المعجزة أو الاستسلام لتناوب العصابات والأجيال، فلن يفضي ذلك بنا سوى إلى الفوضى والخراب. ألم يسبق لابن خلدون، قبل قرون، أن حذّر من الأنظمة القائمة على "العصية"؟

مراد دهيّنة

سجن لاسنتي، باريس 20 ماي 2012

والاستسلام. إلى جانب كل ما سلف ذكره، يتعيّن علينا جميعاً، نحن من نعرب عن رفضا الرضوخ للسلطة القائمة، أن نتحلّى بالواقعية ووضوح الرؤية التي تمكّننا من اقتراح حلول قابلة للتطبيق، وأن نشرح للشعب الجزائري كيفية تحقيق ذلك، وأن نسعى إلى التشاور فيما بيننا من أجل تحقيق توافق، واستبعاد كافة ضروب الإقصاء.

لم يعد كافياً ولا مجدياً انتقاد النظام وتعداد مساوئه وفشله، لإراحة الضمير والشعور بالرضا عن النفس، ولا التخندق خلف شعارات مستفدة أو التمترس وراء انقسامات مزيفة تحول دون إمكانية العمل المشترك وتجعل من تجمع القوى أمراً مستحيلاً. دعونا نتعهد معاً، من خلال جميع أعمالنا وتحركاتنا، لنجسّد القيم التي نؤمن بها ونرفعها، من قبيل الاستقامة والعمل الجاد، والمجبة والاحترام لبلادنا ومواطنينا، لأننا ندرك تمام الإدراك أنّ التغيير الجذري البعيد عن العنف، أمر ضروري لإنقاذ بلدنا. بالإضافة إلى التوجّهات الجديدة التي ينبغي أن تقوم على المنطق السليم، والحكم الرشيد، يتعلّق الأمر أيضاً وبشكل أساسي بإعادة بناء الثقافة السياسية في بلادنا وإضفاء البعد الأخلاقي على هذه الممارسة، ومن نافلة القول أنّ هذه العملية ستستغرق وقتاً طويلاً، لكنها ضرورية بل وحيوية، حيث أنّ هذا الجانب من المسألة يخصّ ممارسي السياسة (بمفهومها السليبي، أي ما اصطلاح عليه بالبوليتيك) سواء كانوا في السلطة أو المعارضة، ممّن يتّخذون السياسة مجرد مطيّة للحصول على امتيازات، أو بالنسبة للمواطن البسيط الذي يرى أنه من الضروري

أيضاً. ونذكر أننا نتحدّث عن الأرقام الرسمية المعلن عنها، ومن ثمّ فمن الضروري أن نسأل أنفسنا أيضاً ما الذي يريده 14 مليون من الجزائريين والجزائريات، إلا إذا اعتبرنا أنه يتوجّب عليهم القناعة والاكتفاء بما ورّعته هيلاري كلينتون من "الرضا" عن تلك النتائج، إلى جانب تقييم المراقبين من الاتحاد الأوروبي الذين لم يصل عددهم 200 مراقب، كان يفترض أن يراقبوا ما يناهز 50 ألف مركز اقتراع!

لا ينبغي لأحد أن يرتاح أو يستبشر لمثل هذه الحالة أو الاكتفاء بتوجيه اللوم أو انتقاد هذا الطرف أو ذاك، لأنه من الأمانة أيضاً الاعتراف بأنّ المعارضة، بجميع أطيافها، تصرّفت بشيء من السذاجة وعدم التمييز أو قلّة الصرامة، بل أحياناً، بالرضا المبالغ عن الذات واحتقار الآخر. وفي كثير من الأحيان، قامت بنفس التصرفات التي ما فتئت تنتقد الحكومة بشأنها. إنّ اللحظة الراهنة خطيرة وحساسة، وتفرض علينا جميعاً تعبئة جهودنا لتفادي المحذور ونقطة الالعودة، نقطة اليأس التي يفقد فيها الناس الثقة في كل شيء وفي كل شخص دون تمييز.

يجب علينا أن نؤكّد من جديد أنّ ما يهدّدنا اليوم ليس هو "الخطر الخارجي" بقدر ما هو غياب دولة القانون وتعرّس سلطة غير قادرة على بلورة رؤية متماسكة لاستشراف مستقبل البلد. لا مراء أن شعباً حراً ينعم بالكرامة باستطاعته مواجهة أيّ تهديد أجنبي مهما كان، في حين أنّ شعباً تمتهن كرامته على أرضه، يعيش في كنف ذل مستديم، هو شعب قابل للانزلاق نحو عيش الجبن

مجرد مؤامرة إسرائيلية أو أمريكية أو قطرية، ليست هذه التحذيرات هي التي ستوقف الشباب الغاضب وتهدئ من روعه، بعد أن سئم من الشعور بالتجاهل وخيانة أحلامه.

إنّ مثل هذا النوع من الخطاب عن "التدخل الأجنبي" من طرف أولئك الذين يستفيدون من هذا الوضع، ليس أمراً جديداً. وأنا شخصياً أعلم ومن مصادر موثوقة، أنّ إحدى الحجج التي استخدمها جهاز المخابرات الجزائري خلال المساومة السرية التي أجراها لتمرير وبيع "الوثام المدني" و"المصالحة الوطنية"، تمثّلت في تسويق أزمة التسعينيات باعتبارها "فتنة" دُبرّت من قبل إسرائيل... وبالطبع دون أي علاقة حقيقية بانقلاب عام 1992 وفق روايته الرسمية! فيما يخصني، ما زلت مقتنعا أن الشعوب العربية، على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تجتازها كما هو الشأن في ليبيا أو سوريا، ستتهدي في نهاية المطاف إلى الطريق الصحيح الذي يخلّصها ويحررها من الدكتاتورية ومن التدخل الأجنبي على حد سواء. يجب أن نطوي إلى الأبد ودون رجعة عهدو الانحطاط التي تجعل مصير الأمم رهينة بين أيدي زعامات سرعان ما يتحوّلون إلى طغاة مستبدّين.

لنعد مرة أخرى إلى موضوع انتخابات 10 ماي 2012، فيما أنها لا يمكن أن تشكّل عاملاً حقيقياً من عوامل التغيير أو سبيلاً لتحقيق تقدّم ملموس نحو إرساء دعائم ديمقراطية فعلية، فستكون إذن هذه الانتخابات في أحسن الأحوال بمثابة لا حدث. بالإضافة إلى الأرقام المسجلة (نسبة المشاركة، هوية الفائزين والمنهزمين، الخ.) فقد ساهمت هذه الانتخابات بشكل أساسي في تعرية الحالة المزرية للحياة السياسية في الجزائر، كما أنها أكدت، من خلال الإطار الذي تمّ استخدامه لتظيمها (القوانين الأخيرة الخاصة بالأحزاب السياسية والجمعيات ووسائل الإعلام، ودور الإدارة، الخ) أنها غير مؤهلة لتكون الوسيلة المناسبة لإحداث التغيير الديمقراطي، والشاهد على ذلك أنّ جبهة التحرير الوطني على سبيل المثال، من خلال حصولها على نسبة 6.1% من أصوات الناخبين، المقدّر عددهم بـ 21.6 مليون، فازت تقريباً بالأغلبية المطلقة من المقاعد، وذلك رغم مقاطعة أكثر من 12 مليون جزائري وجزائرية الانتخابات وقراءة 2 مليون صوّتوا تصويّاً "خطر الثورات العربية"، التي يعتبرونها

ليس هنا المجال لنذكر بتفاصيل هذه المراحل المؤلمة من التاريخ الجزائري، لكن مع ذلك، من المهمّ في هذا الصدد أن نلاحظ أنّ هذا الجانب من المعضلة لا زال يربع الجماعة الحاكمة ويقض مضجعا، وإلا كيف يمكننا أن نفسر إدراج ضمن مواد دستور 2008، الذي أُلغى البند المتعلق بحصر عدد ولايات الرئيس ممّا سمح للسيد عبد العزيز بوتفليقة بالبقاء في السلطة، مادّة تعهد مهمة كتابة التاريخ إلى السلطات الرسمية في الدولة؟ وهي مناورة لن تسفر في واقع الأمر إلا في زياد الشكوك والريبة بهذا الخصوص، لأنّ التاريخ لا يمكن كتابته إلا من قبل مؤرخين مستقلّين عن كل سلطة سياسية ومشهود لهم بالسمة الطيبة والزاهة والكفاءة.

أما وقد أوضحت هذا الجانب، فلا بد أن أؤكد أنّ هدي لا يرمي البتة إلى توجيه أصابع الاتهام بشكل تلقائي إلى "جماعة وجدة"، التي استولت على مفاصل الحكم وفرضت نفسها على الشعب الجزائري بالقوة في عام 1962، في ضوء الظروف الخاصة والصعبة التي ميّزت تلك الفترة الحساسة من تاريخ البلد، لكن ما لا يمكن قبوله، هو أنّ نفس الأشخاص، والأخطر من ذلك، الأساليب ذاتها، ما زالت حتى الآن هي السائدة بعد 50 عاماً من الاستقلال! فالجيل الذي يقول أنه على وشك التّحي، قد بذل قصارى جهده ليظل الشعب تحت سيطرته ووصايته، وقام هذا الجيل بالعمل، في المقام الأول، على الحيلولة دون بروز طبقة سياسية، بجميع أطيافها ومشاريها، تتميّز بالزاهة والكفاءة وتطمح إلى الوصول إلى السلطة، فقط عن طريق الاقتراع العام، وليس بأيّ طريق آخر.

هل محكوم علينا أن نتحمل "جيلاً" آخر، يتخذ من الجيل الذي يستعدّ للرحيل مثله الأعلى، مستخدماً هو الآخر، أسلوب الدهاء والقوة، لإعادة نسخة مستحدثة من صائفة 1962؟ ينبغي على كل عاقل واع ونزيه أن يرفض المشاركة والتواطؤ، من قريب أو بعيد، في مثل هذه العملية، لأنّ هذا النوع من المناورات هو تحديداً من سيدفع عاجلاً أو أجلاً الجزائريين إلى ثورة جديدة قد يتعذّر هذه المرة التحكّم فيها والسيطرة عليها. وبالتأكيد، ليست تحذيرات الانتهازيين من أشباه الوطنيين المزيّفين، الذين يلوّحون بـ "خطر الثورات العربية"، التي يعتبرونها

في جو مفحم بمؤشرات توجي بعهد يشرف على نهايته، استخدم السيد عبد العزيز بوتفليقة كل طاقته أثناء خطابه في سطيف، يوم 8 ماي 2012، لحثّ الجزائريين على التصويت بكثافة في انتخابات ماي 2012، وكان قد شبّه، في خطاب سابق، هذه الانتخابات بثورة نوفمبر 1954، غير أنه في خطاب سطيف، أضاف جديداً، حيث صرّح مخاطباً مستمعيه يقول:

"أنوجّه إلى الشباب الذين سيحملون المشعل لمواصلة المشوار، لأنّ الجيل الذي انتمي إليه قد أدّى ما عليه واستنفد وقته (...). لم نعد نقوى على مواصلة المهام، والبلد اليوم أمانة بين أيديكم حافظوا عليه." من الناحية الإنسانية، ومهما كانت خلافاتنا السياسية، لا نملك سوى التعبير عن تعاطفنا مع الرجل الذي نال منه المرض والتقدّم في العمر، والذي يستعدّ لمغادرة الساحة، ومن ثمّ كان من المهم بالنسبة إليّ أن أعبر عن هذا الشعور الذي يختلج صدري، لأنني اعتقد أنه بقدر ما هو مهم بالنسبة لكل معارض سياسي يشعر بثقل المسؤولية الملقة على عاتقه أن يتصدّى سياسياً وبلا هوادة لكافة أشكال انحراف السلطة، بقدر ما هو أساسي أن لا يمسّ بأيّ حال من الأحوال كرامة مواطنيه، ولهذا أعتبر أن واجب التحلي بالسلوك المثالي من صميم الاهتمام اليومي لكلّ من يدّعي العمل من أجل تغيير يهدف إلى إنقاذ البلد.

أعود الآن إلى تصريح السيد عبد العزيز بوتفليقة. فبالنظر إلى الواقع الجزائري، ينبغي قراءة هذا التصريح في المقام الأول في سياق تصوّر النظام الحاكم منذ 1962 لمفهوم السلطة كأداة للحكم. بالنسبة للنظام القائم، وانطلاقاً من منظوره الأبوي المتسلّط لمفهوم السلطة، فالتناوب هو مسألة انتقال لهذه السلطة عبر الأجيال ليس إلا، لا يكون التناوب من منظوره نتيجة للانتخابات، ومن ثمّ فإن الجيل الذي ينتمي إليه بوتفليقة، المشكّل أساساً بما أصبح يعرف بـ "مجموعة وجدة"، التي لم تتردد لحظة في القضاء، أحيانا من خلال التصفية الجسدية، على العديد من الوطنيين المناضلين الذين انخرطوا في النضال منذ الساعات الأولى، ممّن لم تتمكن هذه المجموعة من ترويضهم وإخضاعهم لرغباتها (من أمثال عبان وشعباني وعباس وبن خدة، الخ).

وهي أنظمة تدور، دون أدنى شك، في فلك قوى أجنبية. وتظلّ رشاد مقتتعة أكثر من أي وقت مضى بأنّ النهج اللاعنفي ليس مجرد ضرورة تاريخية، نظرا للتكلفة المدمرة الناجمة عن العنف السياسي في المنطقة، لكنه أيضًا الأكثر ملاءمة للتغيير الجذري، ويحظى هذا النهج بدعم شعبي قوي في الجزائر، ممّا يضمن وحدة البلد وسيادته.

السيادة والبيئة الدولية

تحتفظ حركة رشاد بحقها في الحديث مع جميع الفاعلين السياسيين غير الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والمفكرين في العالم العربي والغربي أيضًا. لكن تحرص الحركة دائمًا على أن تجري هذه الاتصالات بطريقة شفافة مع احترام أهداف ومبادئ الحركة، لاسيما استقلاليتها ورفضها لأيّ تدخّل أجنبي في حاضر ومستقبل الجزائر السياسي. وبناءً عليه، فقد شارك أعضاء من رشاد في مؤتمرات ولقاءات مع نشطاء سياسيين ومن المجتمع المدني، من خلفيات أيديولوجية مختلفة (قوميين، إسلاميين، علمانيين، وغيرهم). ومن البديهي أنّ الاجتماع أو النقاش مع هذه الكيانات أو الأشخاص لا يعني بحال من الأحوال، الموافقة على جميع آرائهم أو أفعالهم. وفي هذا الصدد، إنّ الهجمات الأخيرة الموجهة ضد رشاد، التي تتهمها تارة بالعمل لـ "أجندة تركية و/أو قطرية" أو بالانتماء إلى تيار "الإخوان المسلمين"، لا تستند إلى أي حقيقة من شأنها أن تضي على هذه المزاعم أدنى مصداقية. فلا تقيم رشاد علاقة مع أي دولة كانت، وهي ترفض دائمًا وبشكل واضح ومعلن أيّ تدخّل أجنبي في البلد. ولا نذيع سرًا عندما نقول أنّ الحكومتين القطرية والتركية تقيمان أفضل العلاقات مع النظام الجزائري ولا تدعمان بأي شكل من الأشكال الحراك، فضلًا عن منعهما بعض أعضاء رشاد من دخول بلديهما. علاوة على ذلك، "فحركة الإخوان المسلمين" لها ممثلها الرسميين في الجزائر، وليس لرشاد أي صلة هيكلية بهذا التنظيم. لكن لن نقبل أبدًا أن تستخدم دكتاتوريات الخليج ومصر، التي تشنّ حربًا ضد "الإخوان المسلمين"، خاصة منذ الانقلاب على الرئيس محمد مرسي رحمه الله، أبواقها في الجزائر لتجريم كلّ اتصال بـ "الإخوان المسلمين"، لذا نكرر ونقول: ليس لرشاد أي علاقة عضوية بـ "الإخوان المسلمين"، لكنها ترفض رفضًا قاطعًا السماح لأيّ كان أن يفرض عليها أو يمنعها من الاجتماع أو النقاش مع هذه الجهة السياسية أو تلك.

ثمة موضوع آخر تتداوله نفس الدوائر التي تشنّ حربًا هوجاء ضد رشاد، هو دعم رشاد المزعوم لـ "عدوان الناتو على ليبيا". وهنا تجدر الإشارة أولًا إلى أنّ رشاد دأبت على إدانة التدخّل الإمبريالي لحلف شمال الأطلسي في العالم العربي، وأيضًا المشاركة الموثقة للجيش الجزائري في مناورات وتمارين الناتو، بحضور الجيش الصهيوني. إنّ ثورة 2011 في ليبيا هي ثورة مواطنة ضد دكتاتورية، ومن هذا المنطلق أشادت بها رشاد. وقد زار بعض أعضاء رشاد ليبيا في عام 2011 بدعوة من أصدقاء ليبيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان، يحظون بسمعة جيدة واحترام واسع [9]. وسواء تعلّق الأمر بليبيا أو بسوريا، فقد شجعت رشاد دائمًا محاورها على ترسيخ نضالاتهم في نهج اللاعننف، مع استنكارها في الوقت نفسه التدخّل الأجنبي الذي كان السبب الرئيسي لانحراف الثورات اللاعنفية والدفع بالبلدين في حروب أهلية مروعة.

أمانة حركة رشاد

15 أوت 2020



اللاعنف

قبل حتى تشكيل الحركة بوقت طويل، شرع من سيقومون بتأسيسها، في عمل فكري معمق حول الاستراتيجيات والأساليب التي يمكنها أن تُحدث التغيير في الجزائر. ومنذ الوهلة الأولى، وقع الاختيار على اللاعننف الاستراتيجي، وتبع ذلك دراسة مفصلة لجميع تجارب التغيير التي عرفتها البشرية تقريبًا. تعدّدت وتنوّعت المراجع التي تمّت دراستها بهذا الشأن، فشملت رؤى ومواقف دعاة اللاعننف وأيضًا منتقديه، سواء تعلّق الأمر باللاعنف العقائدي أو اللاعننف الإستراتيجي. وتمّت دراسة النصوص الكلاسيكية لسون تزو (Sun Zhu)، ولابويسيه (La Boétie)، وثورو (Thoreau)، وتولستوي (Tolstoi)، إلخ، والنصوص الدينية (القرآن الكريم، الإنجيل، إلخ)، بالإضافة إلى الكتابات والتجارب الحديثة: غاندي (Gandhi)، لوثر كينغ (Luther King)، مانديلا (Mandela)، مالكوم إكس (Malcolm X)، هولمز (Holmes)، شارب (Sharp)، غالتونغ (Galtung)، جودت سعيد، آش (Ash)، دولتش (Dolci)، كامارا (Camara)، ناجلر (Nagler)، ديلنجر (Dellinger)، أرندت (Arendt)، إلخ. وأكدت رشاد على خيار اللاعننف منذ تأسيس الحركة في 2007، سواءً في ميثاقها أو في الآلاف من مداخلات أعضائها في وسائل الإعلام وفي كافة إصداراتها وبياناتها الصحفية. بالإضافة إلى ذلك، أنتجت الحركة سلسلة من الأفلام الوثائقية تشرح فيها الأسلوب اللاعننف وتقدم أيضًا حجج الحركة ضد البدائل الأخرى مثل استخدام العنف أو الانقلاب أو التدخّل الأجنبي أو التغيير من خلال "التوغل في مؤسسات النظام القائمة". وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ الإستراتيجية اللاعنفية التي اعتمدتها رشاد اعتُبرت في البداية نهجًا طوباويًا ليس له أي فرصة للنجاح في العالم العربي المعتاد على الانقلابات والتمردات المسلّحة. إلّا أنّ الثورات العربية في أواخر عام 2010 أثبتت أنّ اللاعننف ليس ممكنًا في هذه المنطقة من العالم فحسب، بل هو فعّال أيضًا.

لكن لا بد من الإشارة إلى أنّ الأنظمة العربية التسلّطية التي فوجئت في البداية بالثورات الشعبية اللاعنفية، واجهت الوضع من خلال حيك وشن ثورات مضادة (الانقلاب في مصر والتدخلات الخارجية والعنف المسلّح في سوريا وليبيا). وبالموازاة مع ذلك، كُتفت أبواق هذه الأنظمة من حملات التشهير سعيًا إلى تشويه سمعة النهج اللاعننف، وتقديمه على أنه "من صنع وتوظيف القوى الغربية" الساعية إلى زعزعة استقرار الدول العربية. فبالنسبة لهذه الأبواق، المقاومة اللاعنفية "دليل على الخضوع لمصالح الولايات المتحدة! إنّ رشاد تدحض بقوة هذه الأطروحات المنتشرة التي لا تحدم في نهاية المطاف سوى الأنظمة التي لا تعير أدنى اهتمام لمصالح شعوبها،



للكفاح اللاعننف أثارًا في تعزيز الديمقراطية لأنّ الأمر فيه لا يفوّض إلى قائد كاريزماتي أو إلى دائرة ضيقة أو الحزب ما، بل ينهض به كلّ الشعب الذي هو طرف أساسي في التغيير المنشود. كما يستردّ المواطن العادي بالكفاح اللاعننف ثقته بنفسه ويتعلم فيه الحديث والتنظيم والدفاع عن حرياته وحقوقه، ووضع حدود للنظام وقبل هذا كلّه يتعلّم فيه القيام بواجباته. إنّ المقاومة اللاعنفية تسمح بإعادة بناء النسيج الاجتماعي والسياسي الذي مزقته الدكتاتورية، وفي خضمّها أيضًا تستعيد مختلف مجموعات المجتمع قوّتها واستقلالها.

الكفاح اللاعننف وسيلة نضال آمنة من الناحية الأخلاقية. ليست هناك حاجة لإراقة دم الشقيق. إنه إعلان صريح عن الهدف وهو استبدال الدكتاتورية بدولة القانون، وعن الأساليب وهي طرق الضغط السلمية وهذا ما يجعله في غنى عن اللجوء إلى التآمر والخيانة. إنّ التغيير لا يعني بالضرورة التقدّم، فقد يؤدّي أحيانًا إلى انتكاسات.

نعم، يمكن أن تؤدي المقاومة اللاعنفية إلى عواقب سلبية. فأحيانًا، يمكن للإطاحة بالدكتاتورية أن توتّي إلى انتشار الفوضى وعدم الاعتراف بأي سلطة وعصيان كلّ قيادة أو فكرة أو مؤسسة. وفي بعض الأحيان يمكن أن يجلب التغيير اللاعننف إلى السلطة ديماغوجيين أو أشخاصًا جددًا يفتقدون إلى الكفاءة أو فاسدين. لكنّ هذه المخاطر هي مخاطر الحرية، وهي أهون من مخاطر الدكتاتورية أو الحرب الأهلية أو التدخّل الأجنبي.

يسمح الكفاح اللاعننف بإعادة تسييس كل المجتمع الذي أبعد عن السياسة تحت وطأة الدكتاتورية. ويقوم بتعليمه كيفية التخلّص دون عنف من أي حكومة يعتبرها فاقدة للشرعية. إنه يؤدّي إلى نظام سياسي تتوزّع فيه السلطة بين جميع أفراد المجتمع، بدلًا من تمرکزها بين يدي الدكتاتور أو نخبة من الجيش أو هيئة أركان الانتفاضة المسلّحة، أو بين أيادي قوى أجنبية.

وفي نهاية المطاف يجب منح الثقة لأغلبية الشعب وقدرتهم على التعرف إلى من يصلح وعلى تصحيح أيّ انحراف. إنّ اختيار الكفاح اللاعننف للتححر من الدكتاتورية هو اختيار للحرية والديمقراطية في النظام السياسي الذي يعقبها.

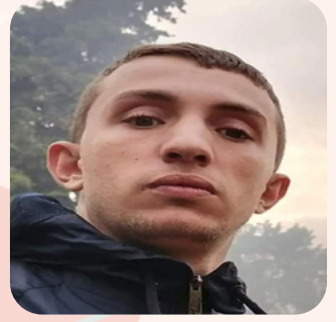
إنّ الطريق الوحيد الذي يحور المظلوم والظالم في نفس الوقت هو المقاومة اللاعنفية. والكفاح اللاعننف لا يعني التراخي أو المقاومة السلبية، ناهيك عن التهرب من مواجهة الظالم. العمل اللاعننف يعني التحرك ضدّ الاضطهاد، حتى لو كان ذلك خارج الإطار السياسي المؤسّساتي إذا لزم الأمر، ولكن دون المساس بالسلامة البدنية للخصم أو تدمير الممتلكات العامة والخاصة.

إنّ المقاومة اللاعنفية ليست علاجًا تخاطييًا، ولكنها كفاح يستعمل مختلف الأسلحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والإعلامية والنفسية ضد الدكتاتورية. أنها لا تعتمد على الاندفاع والارتجال، لكنها، مثل الكفاح المسلّح، تُطبّق حسب استراتيجيات وتكتيكات، غير أنها لا تهدف إلى جرح أو قتل الخصم. يستخدم الكفاح المسلّح الأسلحة الرشاشة والذخيرة والقنابل وما إلى ذلك، لتدمير الخصم. أمّا الكفاح اللاعننف فيستخدم التربية والتوعية والتنظيم والإضرابات والمظاهرات والمقاطعة والعصيان المدني وغير ذلك لتحرير الوطن من الدكتاتورية. في الكفاح المسلّح يستعمل المنتفض أو الجندي النظامي معدّات حربية لأداء مهمة تدمير الخصم، أمّا في الكفاح اللاعننف فسلّاح المواطن حذاء مريح وخلّ وآلة تصوير وهاتف وإنترنت. إنه مستعد للتعامل مع الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وللجري وللضرب والاعتقال، لكن لا يجوز له الرد عن ذلك بالعنف.

إنّ المقاومة اللاعنفية هي السبيل إلى التحرر دون إضعاف الأمة بتدمير الجيش والبلد. إنّها طريق الخلاص دون رهن السيادة الوطنية. إنّ الكفاح اللاعننف فعّال، فقد أطاح بالعشرات من الديكتاتوريات. فقد نجحت شعوبٌ تنتمي إلى ثقافات مختلفة، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو هندوس، من الشرق أو الغرب، في التغلّب على الدكتاتوريات التي حكمتها. (عرض مقتطفات فيديو: الهند، جنوب أفريقيا، تشيلي وتونس ومصر وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا).

يتطلّب العمل اللاعننف الصبر والثبات، لكنه ليس بطيئًا بطبيعته. ففي حين أنّ متوسط عمر الكفاح المسلّح يقارب الـ 15 عامًا، دام الكفاح اللاعننف 10 سنوات في بولندا، وكان 30 شهرًا فترة كافية للإطاحة بدكتاتورية فرديناند ماركوس. كما سقط بن علي في شهر واحد في حين تمّت الإطاحة بالفرعون المصري في 17 يومًا.

الفن في زمن الثورة



La casa del Mouradia

تكون حباننا

toxicque

ألو سيستام

La Liberté

الشعب تحضر

اسمع يا بني

الطريق
بني